الصعود الصيني والسياسة الأمريكية تجاه منطقة الإندو-باسيفيك

د. عمرو عبد العاطي*

مستخلص

تواجه القيادة الأمريكية للنظام الدولي راهناً تحدي من القوتين الروسية والصينية؛ لكونهما وفقاً لوثائق الإدارات الجمهورية والديمقراطية المتعاقبة قوى تعديليه للوضع الدولي الراهن. ولكن مع قدرة الصين على الجمع بين قوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية لتحدي النظام الدولي فعلياً ركزت الولايات المتحدة على المنافسة مع بكين، ولا سيما في منطقة الإندو-باسيفيك التي أضحت مسرحاً دولياً جديداً للمنافسة الأمريكية-الصينية، ولا سيما مع تنامي النفوذ الصيني داخلها. وفي إطار احتدام تلك المنافسة والقناعة الأمريكية بأن الصعود الصيني سيكون على حساب القوة والنفوذ الأمريكي عالمياً وفي منطقة الإندو-باسيفيك على وجه الخصوص، تبنت الولايات المتحدة سياسات لمواجه الصعود الصيني تقوم على زيادة الاستثمار في مصادر القوة الأمريكية، وتقويض وصول بكين إلى التقنيات التكنولوجية المستقبلية، وإعادة تنشيط التحالفات الأمريكية في الإندو-باسيفيك، وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي فيها، وتقديم تطمينات وتحذيرات للصين بشأن المسألة التايوانية. ولكنها في الوقت ذاته تبنت مقاربة المنافسة المسئولة مع بكين؛ لمنع تحول المنافسة بينهما إلى حرب باردة ثانية، أو لصراع عسكري؛ لارتباط الاقتصادين الأمريكي والصيني، ولعدم قدرة الولايات المتحدة منفردة على مواجهة التحديات الدولية المتزايدة.

كلمات مفتاحية: التنافس الدولي، الصعود الصيني، المنافسة المسئولة، نظرية تحول القوة، العلاقات الأمريكية – الصينية.

Abstract:

The United States leadership of the international order is currently confronted with challenges from Russia and China, which are regarded as revisionist powers seeking to alter the prevailing status quo, as evidenced by documents from successive Republican and Democratic administrations. However, China's ability to effectively challenge the international order by integrating its economic, military, diplomatic, and

* دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ومساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية –مؤسسة الأهرام

E-mail: amrabdelatty@gmail.com

technological capabilities has prompted the United States to prioritize competition with Beijing, particularly in the Indo-Pacific region, which has emerged as a new arena for the intensifying rivalry between the two nations as China's influence expands in the area. Considering this escalating competition and the United States' apprehension that China's ascendancy will diminish American global power and influence, particularly in the Indo-Pacific, the United States has formulated a strategy to confront China's rise based on five fundamental pillars. These pillars encompass increasing investment in U.S. power, undermining Beijing's access to future technological advancements, revitalizing American alliances in the Indo-Pacific, enhancing U.S. military presence in the region, and providing reassurances and warnings to China regarding the Taiwan issue. Notably, the United States has also adopted a responsible competition approach with Beijing to mitigate the risk of their rivalry escalating into a second Cold War or military conflict, recognizing the interdependence of the American and Chinese economies and the United States' limited capacity to address the growing international challenges independently.

Key Words: International competition, Chinese rise, responsible competition, Power Transition Theory, U.S. – Chinese Relations

مقدمـة:

تواجه القيادة الأمريكية للنظام الدولي راهناً تحدياً من القوى الدولية الصاعدة، ولا سيما من الصين وروسيا، القوتين اللتين تسعيان لتعزيز قوتهما ومكانتهما الدولية، لنشهد تحولاً من مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي اتسمت بمستويات منخفضة من التنافس السياسي، والأيديولوجي، والعسكري بين القوى الدولية الرئيسية في النظام الدولي، إلى عصر يتسم بمزيد من المنافسة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، التي أخذت في مراحل تاريخية سابقة سمة الصراع العسكري بينها.

تتمثل أبرز السمات الرئيسية الواضحة للوضع الحالي لمرحلة منافسة القوى الكبرى في النظام الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والصين وروسيا، كقوى منفردة، أو بتحالفهما الاستراتيجي من جانب أخر، بتجدد المنافسة الأيديولوجية والتكنولوجية التي ستحدد القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي خلال العقود القادمة، ولا سيما بين الأولي والثانية، والتنافس بين القوى الثلاث على تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، وجهود صينية وروسية لتعزيز الروايات التاريخية القومية، والتأكيد على الإذلال أو الإيذاء السابق من قبل القوى الغربية، واستخدامها لدعم أهداف

سياساتهما الخارجية، التي تصفها إليها الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والآسيويين بـــ"الانتقامية"[١].

بيد أن الإدارات الأمريكية الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة مع إخفاقات المقاربات الأمريكية لإدماج الصين في النظام الاقتصاد العالمي، وإدماجها في النظام الدولي الليبرالي، ركزت على المنافسة مع الصين، باعتبارها قوى تعديلية في النظام الدولي وأنها المنافس الوحيد القادر على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لشن تحد مستمر لنظام دولي مستقر ومفتوح[٢]. وأن لديها نية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وأنها على نحو متزايد تلجأ إلى القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك[٣]، ولا سيما في منطقة الإندو-باسيفيك[٤] التي تطمح بكين لتعزيز نفوذها بها[٥].

إشكالية الدراسة

احتلت منطقة الإندو-بسيفيك أولويات إدارتي الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، والحالي، جو بايدن، مع اعترافهما الواضح بأنها ستشكل النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين، حيث أنها المنطقة الاقتصادية الأكثر ديناميكية وهي موطن للعديد من الديمقراطيات الناضجة والمتقدمة تقنياً، التي تعد أبرز حلفاء وشركاء الولايات المتحدة منذ فترة طويلة. وكذلك مركزيتها للأمن القومي الأمريكي ومصالحها الاقتصادية على المدي الطويل[٦]، مع تنامي النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي الصيني في المنطقة، وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز تحالفاتها في منطقة الإندو-باسيفيك كأساس للهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة، وأحد ركائز تفوقها العالمي، من خلال استغلال حاجة دول المنطقة إلى توازن القوى داخلها لدفع حلفائها وشركائها الآسيويين الذين يشعرون بالقلق من الصعود الصيني إلى التحالف معها بينما تسعي الاستراتيجية الصينية في منطقة إلى تحييد التحالفات الأمريكية لتتوقف عن احتوائها، وإظهار الولايات المتحدة الاحترام لمصالحها الأمنية[٧].

وهناك تخوف أمريكي من أن الصعود الصيني سيكون على حساب القوة والنفوذ الأمريكي عالميا وفي منطقة الإندو-باسيفك، التي أصبحت تلعب دورا مهما في الشئون الدولية[٨]. ورغم أن الولايات المتحدة والصين عالقتان راهناً في منافسة جيوستراتيجية متصاعدة عالمياً، في منطقة الإندو-باسيفيك على وجه الخصوص، فإنهما متشابكتين اقتصادياً بعمق، وهو ما يثير تساؤلاً رئيسياً تسعي تلك الدراسة للإجابة عليه مفاده: كيف توازن الولايات المتحدة بين منافستها المتصاعدة مع الصين للحفاظ على أولوياتها الاستراتيجية عامة، وفي منطقة الإندو-باسيفيك خاصة، والمشاركة الاقتصادية والتعاون الدولي معها في الوقت ذاته؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي للدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو التالي:

١- ماهي ملامح الصعود الصيني دولياً، وكيف يشكل ذلك تحديداً للنفوذ والقيادة الأمريكية للنظام الدولي؟

٢- ما هي مرتكزات السياسة الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني، وتحديه للمصالح الأمريكية؟

٣- كيف تحولت منطقة الإندو-باسيفيك كمسرح دولي للمنافسة بين الولايات المتحدة والصين؟

٤- كيف توازن السياسة الأمريكية بين منافسة الصين، والتعاون معها لمواجهة التحديات العالمية؟

إطار نظري

تعد نظرية "تحول القوة Power Transition Theory (PTT)"، أداة نظرية تفسيرية تُساعد في فهم أفق صعود القوى الجديدة داخل النظام الدولي، وطبيعة العلاقة بين القوة المهيمنة (المسيطرة) التي أسست هذا النظام على قواعد وقيم تخدم مصالحها بالأساس، وتلك الجديد الصاعدة، وقياس مدى رضائها أو عدم رضائها عن الوضع الراهن (النظام الدولي الحالي)، وما إذا كانت ستسعى إلى تحديه، وتأسيس أخر، وفق قواعدها، وقيمها.

تعتبر نظرية "تحول القوة" جزءاً من المدرسة الواقعية؛ لتركيزها على علاقات القوة، حيث تستخدم مفهوم القوة لشرح كيفية تنظيم الهياكل العالمية والإقليمية، ولكنها تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المدرسة من حيث المنهجية والمحتوى المفاهيمي[٩]. وقد طرح أورجانسكي في عام ١٩٥٨ نظريته لتحول القوة في كتابه "السياسات العالمية World Politics"[١٠]. وفي عام ١٩٨٠ أدخل عليها بمشاركة جاسيك كوجلر عدة تنقيحات[١١].

وقد ظهرت النظرية لتقدم طرحاً مغايراً للذي طرحته نظرية "توزان القوى Balance Of Power (BPT)" التي ترى أن توزان (تساوي) توزيع القوة داخل النظام الدولي يؤدي إلى حالة السلام، بينما يوفر عدم التوزان شروط الحرب، حيث أن الدول في نظام دولي يتسم بالفوضى تهاجم منافسيها عندما تكون أكثر قوة منهم[١٢]. لكن نظرية "تحول القوة" ترى أن عدم الاستقرار في النظام الدولي تحدث عند التكافؤ أو التساوي النسبي لقوة المتنافسين المحتملين. فتفوق القوة لدي الدولة المسيطرة في النظام الدولي هي لحظة سلام واستقرار له. وبناء على دراسة إمبريقية استخلص أورجانسكي وكوجلر في عام ١٩٨٠ أن النظرية صالحة في تفسير فترات الحرب والسلام في النظام الدولي. فالحروب الكبرى خلال الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩٨٠ لم تحدث عندما كانت القوة المسيطرة متفوقة على باقي القوى داخل النظام الدولي. فتفوق القوة من وجه نظرهما يوفر أكثر شرطاً للاستقرار النظام الدولي[١٣].

تقوم نظرية تحول القوة لأورجانسكي على مبدئين أساسيين. أولهما أن قوة الدولة تنبع من التنمية المحلية، وبما أنها تحدث بمعدلات مختلفة، يكون هناك صعوداً لبعض الدول وهبوط لأخرى. أما ثانيهما فإن القوة المهيمنة هي من تشكل النظام الدولي بشكل حاسم. ويحدث تحول القوة عندما تتفوق القوة الصاعدة على القوة المهينة. وهذا التحول قد يكون سليماً عندما تكون القوة الصاعدة راضية عن النظام العالمي كتفوق تفوق

الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا. وفي بعض الحالات قد يؤدي تحول القوة من خلال الحرب عندما تكون القوة الصاعدة غير راضية عن النظام[١٤].

ويعد مفهوم الرضا مفهوماً رئيسياً في نظرية تحول القوة، التي تفترض أن القوة الصاعدة بسرعة تميل إلى أن تكون غير راضية عن النظام الدولي، وبالتالي ستحاول إصلاحه أو استبداله، في حين أن القوة المهيمنة ستكون، افتراضياً، راضية عن الوضع الراهن وتعمل على الحفاظ عليه. وتري النظرية أن درجة الرضا تؤثر على سلوك الدولة المتنافسة وطبيعة علاقتها بالوضع الراهن الدولي (القواعد والمعايير والمبادئ والترتيبات المعمول بها والمقبولة عموماً). وقد تكون الدولة غير راضية، وبالتالي تعتبر معادية للوضع الراهن، إذا رأت أن النظام الدولي يعمل وفقاً للمعايير والقواعد التي تقوض مصالحها وتطلعاتها. ولديها ما يكفي من القوة الوطنية والإرادة السياسية لتحدي القوة الهيمنة من خلال محاولة تغيير القواعد والمعايير المعمول بها لخلق حقائق جديدة لصالحها، وبالتالي التحريض، في بعض الأحيان، على الحرب بين الدول[١٥].

وعلى الرغم من أهمية الرضاء وعدم الرضاء عن الوضع الراهن (النظام الدولي) بالنسبة لنظرية "تحول القوة" لاستشراف مستقبل العلاقة بين القوة المتحدية الصاعدة بقوة وتلك المسيطرة المتراجعة، ظل المصطلحين (الرضاء والوضع الراهن) غير قابلين للقياس. لكن خلال العقدين الماضيين كانت هناك جهوداً مثمرة لقياسهما[١٦]، إلا أنه لا يزال ثمة عدم إجماع بين الدراسين حول طريقة قياس رضاء الدولة عن النظام الدولي.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج "المصلحة الوطنية"، الذي يُعد أحد المرتكزات الرئيسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. ويعتبر أن تحقيق المصلحة الوطنية للدولة هو الهدف النهائي والقوة المحركة لسياستها. ويعد هذا المنهج مهم – أيضاً – لفهم سلوك صانعي السياسات، ومعرفة أهداف السياسية الخارجية للدولة. وقد قاد هذا المنهج الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، حيث يفسر أسباب سعي الولايات المتحدة لتبني سياسات معنية تجاه الصين في ظل احتدام المنافسة بينهما دوليا وفي منطقة الإندو-باسيفيك على وجه الخصوص، والسياسات الأمريكية الداخلية والخارجية لمواجهة القوة الصينية المتنامية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أن احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيكون لها تأثيرات على مستقبل النظام الدولي الراهن، الذي يشهد تحولاً في مركزية القوة الدولية من الغرب ممثلاً في الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، إلى الشرق ممثلاً في الصين والقوى الآسيوية الصاعدة، وكذلك على التعاون الدولي لمواجهة الأزمات الطارئة مثل الأوبئة العالمية وتغير المناخ في وقت لم تعد فيه دولة بقوة الولايات المتحدة الأمريكية قادرة بمفردها على مواجهتها، وهو الأمر الذي يجعلها في حاجة للتعاون مع الصين للتعامل معها. ناهيك عن أن تحول المنافسة بين واشنطن وبكين، باعتبارهما أقوى قوتين اقتصاديتين عالميتين، إلى صراع عسكري، كما تتوقع عديد من

الأدبيات الأمريكية، لن تقتصر تداعياتها عليهما، ولكنها ستتطال الاقتصاد العالمي، وما سيكون لها من تأثيرات جمة على الدول النامية والاقتصاديات الناشئة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى مناقشة السياسات الأمريكية تجاه الصعود الصيني، الذي يمثل تهديداً للقيادة الأمريكية للنظام الدولي راهناً، والمصالح الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك، التي أضحت أولوية للإدارات الأمريكية الجمهورية والديمقراطية المتعاقبة من خلال ما يلي:

١- استعراض ملامح الصعود الصيني دولياً، وتهديداته للقيادة الأمريكية للنظام الدولي.

٢- مرتكزات السياسة الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني وتحديه للنفوذ والقيادة الأمريكية دولياً.

٣- استعراض تحول منطقة الإندو-باسيفيك إلى مسرح للتنافس بين الولايات المتحدة والصين.

٤- كيف توازن الولايات المتحدة بين مواجهة التحدي الصيني للقيادة الأمريكية دولياً ومصالحها الآسيوية، والتعاون معها لمواجهة التحديات الدولية؟

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة في إطار الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، وما يتفرع عنه من تساؤلات فرعية، إلى أربعة مباحث رئيسية. يناقش أولها ملامح صعود القوة الصينية، وتهديداتها للقوة والنفوذ الأمريكي دولياً. بينما يستعرض ثانيها السياسات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع التحديات التي يمثلها الصعود الصيني. في حين يركز ثالثها على طبيعة المنافسة الأمريكية-الصينية في منطقة الإندو-باسيفيك التي تحولت إلى مسرح دولي للتنافس بين الدولتين. ويناقش رابعها طبيعة نهج المنافسة المسئولة كسياسة للولايات المتحدة توازن بين المنافسة مع الصين، والتعاون معها في الوقت ذاته، للحافظ على المصالح المشتركة التي تعود بالنفع على الداخل الأمريكي واستقرار النظام الدولي الراهن.

أولاً- الصعود الصيني والمنافسة الأمريكية

تواجه القيادة الأمريكية للنظام الدولي الذي اعتمد في الفترة التالية لانتهاء الحرب الباردة في شقيه الأمني والاقتصادي عليها، تحديا من القوة الصينية الصاعدة الرافضة لهيمنة الولايات المتحدة عليه، والساعية لتوسيع نفوذها من خلال استغلال أزمات النظام الدولي لإظهار تفوق النموذج الصيني(١٧). فقد سعت بكين – على سبيل المثال – للاستفادة من انتشار جائحة كوفيد-١٩ عالمياً؛ لتعزيز مكانتها الدولية في وقت تراجعت فيه القيادة الأمريكية التقليدية عن قيادة الجهود الجماعية الدولية في أوقات الأزمات، خلال إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب(١٨).

برزت الصين، وعلى مدي السنوات الماضية، كقوة اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها، فبينما انخفضت نسبة مساهمة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي بين عامي

١٩٩٠ و٢٠١٨، من ٢٦،٤٪ إلى ٢٣،٩٪، نمت حصة الصين من ١،٦٪ إلى ١٥،٨٪. وبحلول عام ٢٠١٨، كانت الصين أكبر شريك تجاري لحوالي ١٢٨ دولة من أصل ١٩٠ دولة. ناهيك عن احتفاظها بموارد قيمة داخل حدودها، بما في ذلك أكبر الاحتياطيات من عديد من الموارد ذات القيمة الاستراتيجية، مثل العناصر الأرضية النادرة، والتي تشمل المعادن المستخدمة في الأسلحة، وغيرها من الصناعات الحديثة. ويسعي الرئيس الصيني لأن تصبح بكين قوة اقتصادية لا غنى عنها[١٩]. وبعد انتهاء جائحة كوفيد-١٩، وإنهاء بكين سياسات الإغلاق، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتوسع الاقتصاد الصيني بنسبة ٥،٢٪ خلال العام الجاري (٢٠٢٣) مقابل ٣٪ في العام الماضي (٢٠٢٢)، وأن يساهم الاقتصاد الصيني بثلث النمو العالمي خلال هذا العام، رغم مواجهته العديد من التحديدات الاقتصادية الكبيرة[٢٠].

تستثمر الصين صعودها الاقتصادي في بناء قوتها العسكرية، وزيادة الانفاق العسكري. فقد نمت ميزانية الدفاع الرسمية من ١١٤،٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٢٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وقد حقق الجيش الصيني تقدما سريعا نحو هدفه المتمثل في أن يصبح قوة مقاتلة عالمية المستوى على قدم المساواة مع الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٥٠[٢١]. وقد أبلغت القيادة الاستراتيجية، التي تشرف على الترسانة النووية الأمريكية، لجنة الخدمات العسكرية في مجلسي الشيوخ والنواب في ٢٦ يناير ٢٠٢٣ بأن الصين لديها الآن قاذفات صواريخ باليستية عابرة للقارات أرضية ومتنقلة أكثر من الولايات المتحدة[٢٢].

ورغم أن الصين لا يزال لديها رؤوس حربية نووية أقل بكثير من التي تملكها الولايات المتحدة، فإنها شرعت في توسيع وتحديث وتنويع قواتها النووية وأنشأت ثالوثاً نووياً ناشئاً[٢٣]. ومن المرجح أن تمتلك ما لا يقل عن ١٠٠٠ رأس حربي قابل للتسليم بحلول نهاية العقد، وهو ما يوفر لها خيارات جديدة قبل وأثناء الأزمات أو الصراعات، والاستفادة من الأسلحة النووية لأغراض قسرية، بما في ذلك الاستفزازات العسكرية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها وشركائها في منطقة الإندو-باسيفيك[٢٤]. وقد تجاوزت البحرية الصينية نظيرتها الأمريكية في حجم الأسطول، حيث تظهر أرقام حجم الأسطول البحري للولايات المتحدة أن الجيش الأمريكي لا يمكنه مواكبة النمو البحري الصيني. فوفقاً لتقرير القوة العسكرية الصينية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية فإن الصين تملك حوالي ٣٤٠ سفينة حربية، ويتوقع التقرير أن ينمو أسطولها إلى ٤٠٠ سفينة في العامين المقبلين[٢٥]. بينما الأسطول الأمريكي أقل من ٣٠٠ سفينة، وتخطط وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) للحصول على ٣٥٠ سفينة.

وقد صاحب الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني تحولاً في السياسة الخارجية الصينية، حيث أصبحت بكين في عهد الرئيس شي جين بينج أكثر حزماً. وبدأت تتبني سياسة خارجية طموحة وأكثر واقعية وبرجماتية تهدف لإظهار القدرات الصينية بدلاً من إخفائها، والعمل على تأكيد مكانتها كقوة كبرى في نظام دولي متعدد الأقطاب[٢٦]. وشرعت في وضع جدول الأعمال العالمي بشأن القضايا الهامة، واتخاذ مبادرات دولية

مثل مبادرة الحزام والطريق. وأضحى لها دوراً أكبر في الحوكمة العالمية، وأصبحت أكثر حزماً بشأن النزاعات البحرية[٢٧]، بجانب تحمل المسئوليات الدولية. فمنذ عام ٢٠١٢، ساهمت الصين بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر من الأعضاء الأربعة الدائمين الآخرين في مجلس الأمن الدولي مجتمعة[٢٨].

عملت الصين خلال السنوات الماضية على تعزيز قوتها التكنولوجيا، لكونها ستحدد القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي خلال العقود القادمة، من خلال إطلاقها في عام ٢٠١٥ خطة "صنع في الصين ٢٠٢٥"، وهي مخطط للتفوق العالمي في الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، والروبوتات، والقطاعات التكنولوجيا الأخرى، من خلال وتطوير قاعدتها الصناعية المتقدمة[٢٩]. وبالفعل حققت الصين تقدماً في ٣٧ من أصل ٤٤ تقنية حرجة وناشئة. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، كان نصيب الصين ٤٨،٤٩٪ من الأوراق البحثية عالية التأثير عالمياً في محركات الطائرات المتقدمة، بما في ذلك فرط صوتية، وتستضيف سبع من أفضل عشر مؤسسات بحثية في العالم[٣٠]. وقد أصبحت أكثر ابتكاراً، ففي عام ١٩٩٩، تلقت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ٢٧٦ طلب براءة اختراع فقط من الصين. ولكن بحلول عام ٢٠١٩، نما هذا العدد إلى ما يقرب من ٥٩ ألف براءة اختراع[٣١].

ينظر مسئولو الدفاع الأمريكيون لطموحات الصين في مجال الذكاء الاصطناعي بحذر منذ عام ٢٠١٧، عندما كشفت عن خطتها لتصبح رائدة عالمياً فيه بحلول عام ٢٠٣٠. ففي عام ٢٠١٩، طرحت الصين مفهوماً عسكرياً جديداً لدمج الذكاء الاصطناعي في كل جزء من عملياتها العسكرية. وقد حذر إريك شميت، الرئيس التنفيذي لشركة جوجل، من أن الصين تستثمر لتسريع تطوير قوة عسكرية مدعومة بالذكاء الاصطناعي أكثر بكثير من الولايات المتحدة. وتعمل بكين على الجمع بين مجموعة واسعة من القدرات المتقدمة المصممة خصيصاً لمواجهة الطريقة الأمريكية التقليدية في الحرب[٣٢].

تقود الصين التوجه العالمي لفك الارتباط بالدولار كعملة وحيدة لاحتياطيات، وكأداة لتسوية التبادلات التجارية، وخاصة بعد تزايد استخدام الولايات المتحدة وضعيتها الدولارية كسلاح للعقوبات ضد خصومها ومنافسيها الاستراتيجيين. فقد بدأت الصين تطرح عملتها (اليوان) كبديل للعملة الأمريكية في ظل خطواتها المتصاعدة لفك الارتباط بالدولار مع تصاعد المواجهة الاقتصادية الأمريكية، وفرض واشنطن عقوبات اقتصادية عليها، وتبني إجراءات لفك الارتباط الاقتصادي بها، وهو ما دفعها إلى تكثيف استخدام اليوان كآلية لتسوية التجارة مع الدول الأخرى، ودفع حلفائها أيضاً، وخاصة روسيا، للقيام بذلك. كما سعت بكين لأن يكون اليوان بديلا للدولار في تجارة النفط والغاز، الأمر الذي يمثل تهديدا لظاهرة "البترودولار"[٣٣]. وفي الوقت ذاته تقود الصين، مجموعة دول البريكس، التي تضم بجانبها روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، لتبني عملة واحدة للتعامل فيما بينهم خلال قمة المجموعة القادمة في أغسطس ٢٠٢٣[٣٤].

ورغم غياب التنافس الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والصين، حيث لا تسعى الأخيرة لنشر منظومة قيمها، ونموذجها للحكم والتنمية في الخارج، ولكن لإضفاء

الشرعية عليه[٣٥]، فإن هناك صراعاً قيمياً بين الدولتين حول فكرة عالمية القيم، حيث ترفض الصين ومعها روسيا عالمية القيم الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تسعى الولايات المتحدة إلى نشرها عالمياً، حيث تري بكين أن لها حضارتها التي انبثقت عنها مجموعة من القيم التي قد تختلف في مضمونها وأولوياتها عن القيم الغربية، ولذلك فإنها ترفض أن تكون الأخيرة ذات طابع عالمي يجب أن تتبناها جميع دول العالم. وتري الصين في الوثيقة رقم ٩ التي أصدرها الحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠١٣ أن نشر القيم العالمية هو محاولة لاضعاف الأسس النظرية لقيادة الحزب الشيوعي الصيني.

وتطرح القيادة الصينية مفهوماً للديمقراطية يختلف عن المفهوم الليبرالي الأمريكي، يقوم على أن الديمقراطية وسيلة لمشاركة المواطنين في حكومة بلادهم بهدف تحسين رفاهية السكان، وضمان حقوق الشعب والوفاء باحتياجاته وحماية مصالحه. وتؤكد على أنه لا يوجد نموذجاً سياسياً واحد يناسب جميع الدول. وتري أن مساعي الولايات المتحدة لفرض معاييرها الديمقراطية على الدول الأخرى، واحتكار الحق في تقييم مستوي امتثال الدول للمعايير الديمقراطية يعد انتهاكا للديمقراطية، ويتعارض مع روحها وقيمها الحقيقية[٣٦].

تؤطر الولايات المتحدة راهناً للتنافس مع الصين على أنه منافسة بين أنظمتهما السياسية. فمن ناحية، تقدم الأولي نفسها على أنها تشن معركة من أجل الديمقراطية وضد "الاستبداد"، ومن ناحية أخرى، تروج الأخرى لنفسها كمدافع عن النظام الذي يقوده الحزب الشيوعي الصيني، والذي تقول إنه يمثل شكلاً مختلفاً عن الديمقراطية، والذي حقق فوائد هائلة للشعب الصيني. وقد اشتد هذا التنافس بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث عززت الصين من دعمها لحليفاتها موسكو، بينما تقدم الولايات المتحدة كافة أنواع الدعم لأوكرانيا، حيث تصور الصراع الروسي-الأوكراني على أنه صراع بين الديمقراطية والاستبداد والسلطوية، الأمر الذي يؤشر إلى أن واشنطن وبكين في منافسة وصراع يمتد على مستوى العالم[٣٧].

ومع تنامي القوة الصينية على كافة الأصعدة أضحت الإدارات الأمريكية، الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة، تنظر للصعود الصيني على أنه التحدي الأبرز للقيادة والنفوذ الأمريكي دولياً، وأن الصين قوة تعديلية تسعي نحو تغيير القواعد الليبرالية التي يقوم عليها النظام الدولي، الذي لعبت الولايات المتحدة دوراً قيادياً في تأسيسه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، والذي استند إلى المبادئ الليبرالية الاقتصادية والسياسية. وتؤكد وثائقها على أنها المنافس الوحيد القادر على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لشن تحد مستمر لنظام دولي مستقر ومفتوح[٣٨].

ينطلق التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين من رؤي متباينة للنظام الدولي، حيث ترفض الأخيرة القيادة الأمريكية المنفردة للعالم، أو الأحادية القطبية، وتري أن واشنطن لم تعد لديها القدرة على القيادة العالمية، ولذلك فإنها تدعو بشكل صريح للسعي إلى تعددية قطبية حقيقية. وقد تجلت تلك الرؤية في البيان الصادر عن

القمة الصينية- الروسية، في ٤ فبراير ٢٠٢١، التي جمعت الرئيسين الصيني شي جين بينج، والروسي فلاديمير بوتين[٣٩].

وهناك مخاوف أمريكية متصاعدة من تأثيرات حجم وسرعة التقدم التكنولوجي الصيني في السنوات الأخيرة على القدرة التنافسية الاقتصادية الشاملة للولايات المتحدة وأمنها القومي، فضلا عن التأثير على القيم الليبرالية والحكم الرشيد على مستوى العالم[٤٠].

ثانيا- السياسات الأمريكية تجاه الصعود الصيني

اتبعت الإدارات الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني ومنافسته الولايات المتحدة على كافة الأصعدة، استراتيجية لمحاصرة الصين تجمع بين العقوبات الاقتصادية وتعزيز القوة العسكرية والناعمة الأمريكية عن طريق دعم النموذج القيمي الأمريكي، وجذب المجتمع الدولي إلى القيم الليبرالية الأمريكية، مقابل القيم السياسة الصينية. كما عملت الولايات المتحدة على تعزيز التعاون الدولي مع الدول الشريكة لها في القيم، وتوحيد الديمقراطيات في سبيل تحقيق الأمن الجماعي، حيث ترى واشنطن أنه من خلال الهيمنة الليبرالية الأمريكية، يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق السلام والاستقرار. كما تسعى الولايات المتحدة إلى فرض قيود على حلفائها الذين يسعون إلى تعميق علاقاتهم مع الصين[٤١].

ولتعزيز قوة الولايات المتحدة مع احتدام المنافسة مع الصين ركزت الولايات المتحدة على زيادة الاستثمار في المصادر الأساسية للقوة الأمريكية الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية[٤٢]. وقد انعكس ذلك – مؤخراً – في توقيع الرئيس جو بايدن على قانون الاستثمار في البنية التحتية الذي تبلغ قيمته تريليون دولار، وقانون الرقائق والعلوم الذي تضمن حزمة تمويل بقمية ٢٨٠ مليار دولار من إعانات وتمويل لتعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة في الإنتاج المحلي للرقائق وأشباه المواصلات من خلال استثمار مليارات الدولارات في تصنيعها محلياً، وتمويل البحث والتطوير العلميين، ولحفز الابتكار والتطوير للتكنولوجيات الأمريكية الأخرى[٤٣].

ولتقويض التقدم التكنولوجي الصيني، فرضت الولايات المتحدة قيوداً على وصول الصين للتقنيات التكنولوجية المستقبلية (الذكاء الاصطناعي، والجيل القادم من الاتصالات، والطاقة النظيفة، وأشباه الموصلات، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة الكمومية)؛ لكونها توفر مزايا اقتصادية وعسكرية للدول التي تطورها وتنشرها أولاً، وستؤثر على توزيع القوة بين وحدات النظام الدولي. وسيكون للشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا ميزة في وضع قواعد وتطبيقات الأمن القومي لتلك التقنيات الناشئة. ولذلك فإن المنافسة التكنولوجية ستشكل جوهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال العقود المقبلة[٤٤].

وقد اتخذت إدارة الرئيس بايدن جملة من السياسات لحماية القدرة التنافسية الأمريكية، بوضع ضوابط تصدير جديدة وأقوى؛ للتأكد من عدم حصول الصين على الابتكارات الأمريكية المهمة، فأصدرت في أكتوبر ٢٠٢٢ مجموعة من القواعد الجديدة

التي تمنع الشركات الأمريكية من بيع رقائق إلكترونية تستخدمها الشركات الصينية في تطوير الحوسبة الفائقة، والذكاء الاصطناعي. كما أدرجت العشرات من الشركات الصينية في القائمة السوداء (قائمة الكيانات) لحظرها من شراء التقنيات التكنولوجية من موردين أمريكيين ما لم تحصل على ترخيص تصدير خاص من وزارة التجارة الأمريكية(٤٥). وتنطبق تلك القيود أيضا على الشركات الأجنبية التي تستخدم أي أدوات وبرامج تكنولوجية من صنع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن شأن تلك الضوابط عرقلة عديد من الشركات التكنولوجية الصينية لتحقيق النمو الذي يمكنها من أن تصبح عملاقة صناعة الرقائق في الصين(٤٦). ولذلك يقول المسئولون الأمريكيون إن الضوابط الجديدة الشاملة ضرورية للحد من وصول بكين إلى الرقائق المتطورة المستخدمة في الحوسبة الفائقة، والذكاء الاصطناعي التي تعتبر حيوية لتحديث شبكاتها العسكرية، والأسلحة، والمراقبة، التي تمثل تهديدات للأمن القومي الأمريكي(٤٧).

وبدلاً من خوض حرب باردة تكنولوجية أحادية الجانب مع الصين، سعت إدارة الرئيس جو بايدن لتشكيل تحالفاً يضم الدول التي تهيمن على تصنيع معدات أشباه الموصلات المتقدمة؛ لتوسيع القيود المفروضة على صادرات تكنولوجيا أشباه الموصلات المتقدمة إلى بكين، والتي أعلنتها الإدارة في أكتوبر الماضي. فقد عملت على تشكيل تحالفاً رباعياً يضم أكبر أربع دول منتجة لأشباه الموصلات خارج الصين، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وتايوان، واليابان، وكوريا الجنوبية، من أجل التعاون في تنفيذ السياسات التي من شأنها دعم التصنيع المستدام لأشباه الموصلات في الدول الأعضاء. وبالفعل انضمت هولندا واليابان للولايات المتحدة الأمريكية في تشديد ضوابط التصدير على معدات وتقنيات تصنيع أشباه الموصلات المتقدمة إلى الصين. وهي خطوة من المتوقع أن تجعل من الصعب بشكل متزايد على الموردين الهولنديين واليابانيين بيعها للعملاء الصينيين(٤٨).

وأطلقت إدارة بايدن في ٢٨ فبراير ٢٠٢٣ منتدى جديد للحوار مع اليابان وكوريا الجنوبية "حوار الأمن الاقتصادي" حول أشباه الموصلات، ويهدف المنتدى لمعالجة القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا الحرجة والناشئة، ومرونة سلسلة التوريد لأشباه الموصلات، والبطاريات، والمعادن الحرجة، فضلاً عن شفافية البيانات وسط الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين(٤٩). ودشنت الولايات المتحدة الأمريكية والهند مبادرة التكنولوجيا والدفاع التي تمثل دفعة كبيرة في تشديد الشراكة الاستراتيجية بين الحليفين الاستراتيجيين، التي تهدف إلى مواجهة الصين، حيث تعمق التعاون بينهما في مجالات كالحوسبة الكمومية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الجيل الخامس، وأشباه الموصلات، وهي المجالات التي اكتسبت فيها بكين مكانة مهيمنة(٥٠).

وعملت الإدارة على إعادة تنشيط شبكة تحالفات وشراكات الولايات المتحدة التي قوضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، ولا سيما مع الدول التي تتبني نفس الرؤي والقيم الأمريكية، وتعارض السياسات الصينية الإقليمية والدولية. وركز

على دمج التحالفات الأمريكية في أسيا بالتحالف الأمريكي في أوروبا؛ للرد بشكل جماعي على التحديدات الصينية. فلأول مرة، حضر قمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ في مدريد عدد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأسيويين، أستراليا واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية[٥١]. وقد وسع الحلف لأول مرة تركيزه ليشمل التهديدات الصينية مثل تطوير أسلحتها النووية، وتحديثها العسكري، وتعاونها العسكري مع روسيا، حيث أشار إلى أن طموحات الصين المعلنة، وسلوكها الحازم يمثلان تحديات للنظام الدولي القائم على القواعد، والمجالات ذات الصلة بأمن الحلف[٥٢].

ورغم الجهود المتعددة التي تبذلها الويات المتحدة لمواجهة الصعود الصيني المتنامي عالمياً وتهديده للمصالح والنفوذ الأمريكي، فإن السياسة الأمريكية تواجه جملة من الإشكاليات، تمثل أبرزها في عدم استعداد شركاء الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجيين لمواجهة الصين، أو محاولة احتوائها، أو منع دمجها اقتصاديا في الاقتصاد العالمي على نطاقٍ واسع مثل واشنطن، حيث تقوم العديد منها بعكس ما تسعى إليه الأصوات الأكثر تشدداً في الولايات المتحدة، بتعميق العلاقات التجارية مع الصين حتى مع تحوطها ضد الضغوط الصينية المحتملة من خلال تنويع العمليات التجارية، وبناء سلاسل توريد جديدة في دول ثالثة. فعلى سبيل المثال تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٠، رغم الضغوط الأمريكية على دوله لعدم تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين[٥٣]. وتسعي الدول الأوروبية إلى عدم الانصياع وراء نهج الإدارة الأمريكية تجاه بكين. فرغم تغيير الاتحاد الأوروبي بشكلٍ حاسم نهجة تجاه الصين خلال العام الماضي، فإن الأوروبيين يستخدمون لغة أكثر اعتدالاً من الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بكين. فقد قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد اجتماع مع الرئيس الصيني في أبريل ٢٠٢٣ إن "أسوأ الأشياء سيكون الاعتقاد بأننا نحن الأوروبيين يجب أن نكون أتباعاً للولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بتايوان[٥٤].

ثالثا- التنافس الأمريكي-الصيني في منطقة الإندو-باسيفيك

طرحت استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، لعام ٢٠١٧[٥٥]، واستراتيجية الدفاع الوطني لعام ٢٠١٨[٥٦]، وتقرير وزارة الدفاع الأمريكية المعنون بـ"استراتيجية منطقة الإندو-باسيفيك" لعام ٢٠١٩[٥٧]، منطقة الإندو-باسيفيك كمسرح دولي جديد للمنافسة بين الولايات المتحدة والصين كبديل عن مصطلح إدارة باراك أوباما "أسيا-المحيط الهادي"، لتكون محور المنافسة بين الدولتين، والتي انطلقت من أن "هناك منافسة جيوسياسية بين الرؤى الحرة والقمعية للنظام الدولي تجري في منطقة الإندو-باسيفيك"[٥٨]. وقد استعرض وزير الخارجية الأمريكي السابق، ريكس تيلرسون، أول صياغة للمفهوم الجديد للإدارة ترامب للمنطقة في خطاب ألقاه في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)[٥٩].

وقد جعلت إدارة الرئيس جو بايدن منطقة الإندو-باسيفيك – أيضاً – محور المنافسة الأمريكية مع الصين، انطلاقاً من أن بكين تطمح لتعزيز نفوذها في المنطقة[٦٠]، وأن التحدي الأكثر شمولاً وخطورة للأمن القومي الأمريكي يتمثل في سعي بكين بشكل متزايد لإعادة تشكيل منطقة الإندو-باسيفيك، والنظام الدولي ليناسب مصالحها وتفضيلاتها "الاستبدادية"، وأنها تسعى إلى تقويض التحالفات والشراكات الأمنية الأمريكية في المنطقة، والاستفادة من قدراتها المتنامية، بما في ذلك نفوذها الاقتصادي وقوة جيشها المتعاظمة، وتهديد جيرانها ومصالحهم[٦١].

وهناك تخوف أمريكي من سعي الصين لإزاحة الولايات المتحدة من منطقة الإندو-باسيفيك[٦٢]، حيث تشكل منافس ومتحدي رئيسي للمصالح الأمريكية ولحلفائها في المنطقة. فحملة التحديث العسكري الصيني مصممة للحد من وصول الولايات المتحدة إلى الإندو-باسيفيك. وتجمع بكين بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية في سعيها لتعزيز نفوذ في المنطقة من خلال الحوافز والعقوبات الاقتصادية، والتهديدات العسكرية الضمنية لإقناع دولها لتبني أجندتها السياسية والأمنية[٦٣]، وإضعاف التحالفات الأمريكية في آسيا، وفرض حلول أحادية الجانب لأي من النزاعات أو الصراعات القائمة في المنطقة، مثل النزاع في بحر الصين الجنوبي، والنزاع في بحر الصين الشرقي في تجاهل للقانون الدولي. وتشمل الجهود الصينية تقويض الديمقراطية في المنطقة ودمج تايوان باستخدام القوى العسكرية[٦٤]. وقد حولت الصين في السنوات الأخيرة التضاريس في المناطق المحيطة بها لصالحها. ففي بحر الصين الجنوبي، قامت ببناء جزر اصطناعية، وحصنتها بمنشآت عسكرية لتأكيد السيطرة على الممر المائي الاستراتيجي وحرمان البحرية الأمريكية من الملاحة فيه[٦٥].

كان الهدف الرئيسي للاستراتيجية الأمريكية في آسيا هو منع هيمنة قوى معادية للولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، ومضان بقائها مفتوحة للتجارة وعدم كونها مصدراً للتهديدات المباشرة للأمن والمصالح القومية الأمريكية. وقد اعتبر الوصول العسكري دون عوائق ضرورياً لدعم تلك الأهداف والحفاظ على مصداقية التزامات الولايات المتحدة تجاه تحالفاتها في المنطقة[٦٦]. ولذلك انطلقت السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ فترة طويلة من أن الحفاظ على الإندو-باسيفيك حرة ومفتوحة يتطلب من الولايات المتحدة منع صعود قوة إقليمية يمكن أن تقيد وصول الولايات المتحدة أو تنشئ نظاماً إقليمياً معادياً للمصالح الأمريكية[٦٧].

وهناك قناعة أمريكية بأن التنافس الأمريكي-الصيني في منطقة الإندو-باسيفيك سيحدد طبيعة التحول في النظام الدولي الراهن[٦٨]. فبينما تسعى الولايات المتحدة إلى دعم النظام الدولي القائم على القواعد، فإن الصين على العكس تبذل محاولات مستميتة لتعطيلها ومراجعتها في منطقة الإندو-باسيفيك، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على إمكانية استدامتها[٦٩].

ذكرت وثيقة الإطار الاستراتيجي لمنطقة الإندو-باسيفيك لمجلس الأمن القومي لعام ٢٠١٨، والتي رفعت عنها السرية في يناير ٢٠٢١[٧٠] أن أمن الولايات المتحدة

وازدهارها يعتمد على الوصول الحر والمفتوح إلى المنطقة، التي ستظل محركاً للنمو الاقتصادي الأمريكي والإقليمي والعالمي. ومن ثم فإن فقدان الصدارة الأمريكية في المنطقة، سيضعف قدرة الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها على مستوى العالم؛ وذلك لأن سكانها يمثلون أكثر من نصف سكان العالم، بما في ذلك ٥٨٪ من الشباب، ويمثل اقتصادها ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويمثل النمو الاقتصادي فيها ثلثي نمو الاقتصادي العالمي، وتضم ٦٥٪ من محيطات العالم و٢٥٪ من أراضيه، وتضم سبعة من أكبر الجيوش في العالم، ويتمركز فيها أكبر عدد من أفراد الجيش الأمريكي أكثر من أي منطقة آخر حول العالم. وتدعم المنطقة أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة أمريكية، وهي مصدر ما يقرب من ٩٠٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة. وتري استراتيجية إدارة جو بايدن تجاه منطقة الإندو-باسيفيك التي صدرت في فبراير ٢٠٢٢، أنه في السنوات المقبلة ستقود المنطقة ما يصل إلى ثلثي النمو الاقتصادي العالمي، ولذا، فإن تأثيرها سينمو، وكذلك أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة(٧١).

ويرتبط ازدهار الأمريكيين العاديين بمنطقة الإندو-باسيفيك، حيث بلغ إجمالي التجارة ثنائية بين الولايات المتحدة والمنطقة ١،٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة أكثر من ٩٦٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، والذي وتضاعف تقريباً في العقد الماضي. ولا تزال الولايات المتحدة الشريك الاستثماري الأول في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتعد الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للخدمات في المنطقة(٧٢).

ويضاف إلى ما سبق أن الولايات المتحدة قوة مقيمة في منطقة الإندو-باسيفيك، حيث أن الربع الشمالي الشرقي من المحيط الهادي تطل عليه ولايات كاليفورونيا وأوريجون وواشنطن وألاسكا، بجانب موقع هاواي الجيوسياسي المتميز والاستراتيجي للغاية وسط المحيط بجانب سلاسل الجزر الاصطناعية الصينية. والتواجد الأمريكي في جوام بغرب المحيط يجعلها قوة مؤثرة وذات سيادة واسعة النطاق عبر المحيط الهادى. ويدعم الوجود الأمريكي في غرب المحيط الهادي اتفاقيات الارتباط الحر بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الجزرية في المحيط مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وجزر مارسال، وبالاو، التي تمكنها من الوجود العسكري الأمريكي المستمر على أراضيها. وبينما ليس لدى الولايات المتحدة سيادة على أراضي في المحيط الهندي، فإنها تتمتع بوجود العسكري، من خلال قواعد ومنشآت عسكرية مختلفة في جميع أنحاء منطقة المحيط الهندي(٧٣).

ومع تزايد النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري الصيني في منطقة الإندو-باسيفيك وزيادة اعتماد دول المنطقة على بكين، والحد من دور القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة، في المنطقة وتحدي قدرة الأخيرة على تحقيق مصالحها الوطنية فيها، أضحى الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي في المنطقة ومنافسة القدرات العسكرية البحرية الصينية، أحد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسية في منطقة الإندو-

باسيفيك، ولا سيما مع تنامي الحضور البحري الصيني في المنطقة بأقاليمها الفرعي المختلفة، وكذلك الجهود الصينية للهيمنة على الموانئ البحرية في المنطقة، خاصة مضيق تايوان، وهو ما يمكنها من تهديد حرية الملاحة، سواء بشكل أحادي، أو بالتنسيق مع قوى أخرى، والذي يتعارض مع المقاربة الأمريكية للمنطقة على القائمة على جعلها منطقة حرة ومفتوحة[٧٤]. وهو ما قد يدفع الولايات المتحدة للرد بقوة أكبر على سلوك الصين المزعزع للاستقرار في منطقة الإندو-باسيفيك، وإكراهها لحفائها الإقليميين، وتقويضها لمصالحها وسيادة شركائها في المنطقة[٧٥].

وفي إطار التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الإندو-باسيفيك عملت إدارة بايدن على إعادة تنشيط شبكة تحالفاتها وشراكاتها، في المنطقة، ولا سيما مع الدول التي تتبني نفس الرؤية وخاصة إبقاء المنطقة حرة ومفتوحة. فقد أعاد الرئيس التأكيد على التحالفات الأمنية الحيوية مع كوريا الجنوبية واليابان، وعمل على تعميق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي المشترك مع كلا البلدين. وسعي لبناء شبكة من التحالفات الواسعة بين الدول المعارضة للسياسات الصينية الإقليمية في الإندو-باسيفيك، مثل إعادة تقوية التحالف الرباعي (الكواد)، الذي يضم الولايات المتحدة، والهند، وأستراليا، واليابان، وكذلك اتفاقية أوكوس بين الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأستراليا، وقمة الولايات المتحدة الأمريكية ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في مايو الماضي، والقمة الأولي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جزر المحيط الهادي يومي ٢٨ و٢٩سبتمبر ٢٠٢٢، لتقييد مساحة بكين للمناورة.

ولتعزيز نفوذها في منطقة الإندو-باسيفيك، أطلقت إدارة الرئيس جو بايدن في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ أول استراتيجية للشراكة الأمريكية مع دول جرز المحيط الهادي. وتتوافق هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الإدارة تجاه منطقة الإندو-باسيفيك التي أعلن عنها في فبراير ٢٠٢٢. وتسعي الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول جزر المحيط الهادي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية، وهي: تأسيس شراكة قوية بين جزر المحيط الهادي والولايات المتحدة، وتعزيز ارتباطها ككيان موحد بالعالم، وقدرة منطقة جزر المحيط الهادي على الصمود ومواجهة أزمة تغير المناخ وتحديات القرن الحادي والعشرين الأخرى، وأخيراً تمكين المنطقة بالكامل للاستفادة من فرص القرن الحالي، والالتزام الأمريكي بزيادة التجارة والاستثمار مع جزر المحيط الهادي[٧٦]. وقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة على توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع جرز المحيط الهادئ، بما في ذلك اتفاقيات تم توقيعها مع بالاو وبابوا غينيا الجديدة وميكرونيزيا تعزز من التعاون بين تلك الدول وواشنطن. وتمديد اتفاق الارتباط الحر مع بالاو لمدة ٢٠ عاماً جديدة، كما تم التوقيع على اتفاق آخر مع ميكرونيزيا.

وبجانب التحركات العسكرية الأمريكية المتعددة ضمن الاستراتيجية لنشر وتوزيع قواتها في المحيط الهادي وسط توترات متزايدة مع الصين، عملت الإدارة الأمريكية على تعزيز تواجدها في المحيط الهادي بقاعدة عسكرية جديدة، هي الأولى لها منذ سبعة عقود، في جزيرة غوام، معسكر بلاز، والتي من المتوقع أن تستضيف يوما ما خمسة

آلاف من مشاة البحرية[٧٧]. وتعزيز التعاون العسكري مع اليابان، ورفع مستوي وضع القوات العسكرية الأمريكية في الأخيرة، بما في ذلك اتفاق سيعيد تنظيم مشاة البحرية الأمريكية المتمركزين في أوكيناوا[٧٨]، التي ستلعب دوراً حاسماً في حال نشوب صراع عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين[٧٩]؛ وسط الأنشطة العسكرية الصينية المكثفة في بحر الصين الجنوبي، وامتلاك بكين قدرات استخباراتية متقدمة، وكذلك قدرة على إطلاق صواريخ مضادة للسفن[٨٠]. كما سيحصل الجيش الأمريكي على وصول موسع إلي أربعة قواعد عسكرية في الفلبين، مما يوفر للقوات الأمريكية موقعاً استراتيجياً أكبر على الحافة الجنوبية الشرقية لبحر الصين الجنوبي بالقرب من تايوان[٨١].

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل اليابان لقوة عسكرية قوية للمساعدة في موازنة الصين، وتعزيز التحالف بين البلدين بحيث يصبح محوراً لمصالحهما الأمنية في آسيا. فخلال زيارة رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا للبيت الأبيض في يناير ٢٠٢٣، بعد شهر واحد من إعلان حكومته عن خطط لتعزيز قدراتها العسكرية وزيادة إنفاقها العسكري بشكل كبير في مواجهة القوة الصينية الصاعدة، والاختبارات الصاروخية المتكررة من قبل كوريا الشمالية، حيث التزمت طوكيو في استراتيجية الأمن القومي الجديدة بإنفاق ٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على ميزانيتها الدفاعية السنوية، وهي زيادة كبيرة [٨٢]، قال بايدن "نحن نقوم بتحديث تحالفنا العسكري، والبناء على الزيادة التاريخية في الإنفاق الدفاعي لليابان، واستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي". وتسعي الإدارة الأمريكية إلى توسيع التعاون العسكري مع طوكيو، عن طريق تحسين قدراتها على الضربات المضادة للصواريخ، وجعل الوحدة البحرية الأمريكية في اليابان أكثر مرونة لأي مواجهة عسكرية محتملة في منطقة الإندو-باسيفيك. وقد قالت اليابان إنها تخطط لشراء المئات من صواريخ توماهوك الأمريكية الصنع[٨٣].

ويأتي التصعيد الأمريكي ضد الصين في الملف التايواني ضمن الصراع الأوسع بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الإندو-باسيفيك والذي وصل إلى مرحلة التصعيد العسكري في أعقاب زيارة رئيسة مجلس النواب السابقة، نانسي بيلوسي، لتايوان في الثاني من أغسطس الماضي لمدة يومين برفقة عدد من الأعضاء الديمقراطيين بالمجلس، حيث جاءت على خلفية التوتر في العلاقات الأمريكية-الصينية حول عديد من القضايا وفي مقدمتها الموقف الصيني من الحرب الروسية-الأوكرانية، والتحذيرات الأمريكية المتعددة لبكين من تقديم الدعم العسكري لحليفاتها موسكو في تلك الحرب.

ومع تغير الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي لصالح الجمهوريين في أعقاب انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي أجريت في نوفمبر ٢٠٢٢، أجرت وفود من المشرعين الجمهوريين زيارات متعدد لتايوان، بجانب لقاء رئيس مجلس النواب الجديد، كيفين مكارثي، ووفد من المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين برئيسة تايوان، تساي انج وين، بكاليفورنيا في ٥ أبريل ٢٠٢٣، والذي رأته الصين انتهاكاً لسيادتها ووحدة أراضيها. وقد كان أخر زيارات المشرعين الأمريكيين لتايوان زيارة وفد بقيادة رئيس

لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب، النائب مايك روجرز، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ٢٠٢٣.

يثير استمرار زيارات المشرعين الأمريكيين لتايوان، رغم التوترات الذي شهدته العلاقات الأمريكية بعد زيارة بيلوسي، التساؤل حول مستقبل الالتزام الأمريكي بمبدأ "صين واحدة"، وما إذا كانت الولايات المتحدة تسعي إلى استغلال الملف التايواني لدفع بكين إلى تورط في عمل عسكري ضد الجزيرة؛ بهدف استنزافها عسكرياً، على غرار التوظيف الأمريكي-الأوروبي للحرب العسكرية الروسية على أوكرانيا لاستنزاف موسكو عسكريا واقتصاديا، وذلك من أجل دفع الصين إلى الانكفاء على الداخل، وتوجيه ضربة للسردية الصينية حول صعودها سلمياً[٨٤].

رابعاً: المنافسة الأمريكية – الصينية المسئولية

رغم اتخاذ إدارة الرئيس جو بايدن العديد من السياسات على المستويين الداخلي والخارجي لتعزيز قدرات الولايات المتحدة على منافسة الصين، باعتبارها قوة تعديلية في النظام الدولي الراهن، والتي لديها القدرة على تهديد القيادة الأمريكية المنفردة، فإنها لا تسعي إلى صراع عسكري أو حرب باردة جديدة مع الصين، ولكن على العكس فإنها تتجنب كليهما. فقد تبنت الإدارة الأمريكية نمطاً جديداً من العلاقة مع بكين يمزج بين التعاون والتنافس، وبين المباراة الصفرية التي يكون فيها مكسب أحد الأطراف خسارة للأخر، ومبادرة إيجابية يسعي فيها الطرفان لتحقيق مكاسب مشتركة. وهو ما كشفت عنه الإدارة الأمريكية لأزمة المنطاد الصيني، حيث تبنت نهجهاً قائماً على التهدئة، وعدم التصعيد مع الصين في ظل نهجها للابتعاد على سياسة حافة الهاوية معها، وفي إطار القناعة الأمريكية بأهمية المحافظة على مساحة من التعاون مع بكين في عديد من القضايا، وفي مقدمتها قضية تغير المناخ، ومنع الانتشار النووي، وانعدام الأمن الغذائي، والتي تشكل تهديداً للمجتمع الدولي رغم استمرار منافستهما في القضايا الأخرى[٨٥].

وقد أكدت استراتيجية الأمن القومي للإدارة الأمريكية لعام ٢٠٠٢ على تلك المقاربة، حيث أشارت إلى أنه بينما تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية بقوة مع الصين، فإنها ستدير المنافسة بمسئولية، وستسعي إلى مزيد من الاستقرار الاستراتيجي من خلال التدابير التي تقلل من خطر التصعيد العسكري غير المقصود، وتعزز الاتصالات في الأزمات، وبناء الشفافية المتبادلة، والعمل مع بكين بما يتماشى مع المصالح الأمريكية، وعدم منع الخلافات الثنائية بين الدولتين من العمل على مجابهة التحديدات الكبرى التي تتطلب العمل المشترك بينهما، والمشاركة والمساهمة في التقدم البشري[٨٦]. وكثيراً ما قالت وزيرة التجارة الأمريكية جينا ريموندو إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد الانفصال الاقتصادي عن الصين، وأن الإدارة الأمريكية ستواصل القيام بأعمال تجارية معها لكونها تدعم الوظائف الأمريكية[٨٧].

وقد أكدت خطابات أبرز المسئولين بالإدارة الأمريكية، مستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان[٨٨]، ووزيرة الخزانة الأمريكية[٨٩] على أن ضوابط التصدير

المفروضة على صادرات أشباه الموصلات المتقدمة إلى الصين كانت مركزة وتهدف فقط إلى معالجة مخاوف الأمن القومي، وليست مصممة لتحطيم الاقتصاد الصيني.

رغم التوترات الأمريكية-الصينية فإن العلاقات التجارية بين القوتين المتنافستين في ارتفاع، حيث وصلت التجارة في السلع بينهما لأعلى مستوي لها على الإطلاق خلال العام الماضي لتحقق ما يقرب من٧٠٠ مليار دولار متجاوزة الرقم القياسي المسجل في عام ٢٠١٨؛ في تأكيد لأن أكبر اقتصادين في العالم لا يزالان مترابطين بعمق بينما تتنافس حكوماتهما بشأن مجموعة من القضايا الاقتصادية، والسياسية، والأمنية[٩٠]، فضلاً عن أن جزءاً كبيراً من مكاسب الشركات الأمريكية يأتي من الصين، وتعد الأخيرة أكبر سوق تصدير للمزارعين الأمريكيين. وقد زادت قيمة واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين بنسبة ٥٠٠٪ خلال العقدين الماضيين لتصل إلى ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١. وتعد واشنطن ثاني أكبر شريك تجاري للصين بقيمة ٧٥٩،٤ مليار دولار. وتخلق الصادرات الأمريكية إلى الصين ما يقرب من ٩٠٠ ألف فرصة عمل للأمريكيين. فعلى سبيل المثال توظف الشركات الصينية وحدها في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١٦٠ ألف عامل[٩١]. ولا تزال العلاقات التجارية ضرورية لدعم سلاسل توريد التصنيع في كلا البلدين. وستظل بكين سوقاً حيوياً للعديد من الشركات الأمريكية. وتساعد التجارة الثنائية في الإبقاء على أسعار المواد الاستهلاكية منخفضة وتساعد في تمويل ديون الولايات المتحدة الأمريكية المتزايدة في الارتفاع[٩٢].

ولذلك، تتجنب إدارة الرئيس جو بايدن مزيداً من التصعيد مع الصين، واستعادة أجواء الحرب الباردة في علاقاتها مع بكين، خوفًا من أي يؤدي ذلك إلى تعزيز التحالف الصيني الروسي في مواجهة الولايات المتحدة والذي اتضحت إرهاصاته في البيان الذي صدر خلال القمة الصينية – الروسية في فبراير ٢٠٢٢، والذي أكد على رفض دولتهما للقيادة الأمريكية المنفردة للنظام الدولي، ودعوته للتعددية القطبية في ظل عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيادة العالمية منفردة. ولذلك تسعي الإدارة الأمريكية للتهدئة مع الصين في عديد من القضايا لتجنب تحولها بشكل أكبر تجاه روسيا[٩٣].

وفي إطار تبني الولايات المتحدة استراتيجية المنافسة المسئولة مع الصين في وقت يحتدم فيه التوتر بين البلدين، ولا سيما في أعقاب زيارة الرئيسة السابقة لمجلس النواب، نانسي بيلوسي، واسقاط الولايات المتحدة بالون التجسس الصيني، سعي عديد من مسئولي إدارة جو بايدن للتواصل مع نظرائهم الصينين لفتح قنوات اتصال مع الجانب الصيني للحد من مخاطر سوء التقدير، الذي قد يخرج عن السيطرة؛ لأن الجيشين الصيني والأمريكي لا يتواصلان بعد رفض الصين طلباً أمريكياً لعقد اجتماع بين وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، ووزير الدفاع الصيني الجديد، لي شانجفو، على هامش المنتدى الأمني السنوي لحوار شانجريلا في سنغافورة في يونيو ٢٠٢٣، والذي عكس رفضاً صينياً للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الإندو-باسيفيك[٩٤].

وتتمثل أبرز زيارات المسئولين الأمريكيين للصين في زيارة وزير الخارجية الأمريكية، أنتوني بلينكن، يومي ١٨ و١٩ يونيو الجاري، والتي كانت مقرراً لها في ٥

و٦ فبراير الماضي، ولكن تم تأجليها في أعقاب التوتر في العلاقات الأمريكية-الصينية بعد اسقاط الولايات المتحدة بالون صيني حلق فوق الأراضي الأمريكية. وتنبع أهمية زيارة بلينكن للصين من عدة اعتبارات. يتمثل أولها في أنها أول زيارة لأعلى مسئول أمريكي بإدارة الرئيس جو بايدن للصين بعد خمس سنوات من زيارة وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو في عام ٢٠١٨. وينصرف ثانيها إلى أنها تأتي في ظل التوتر الحادث في العلاقات الأمريكية – الصينية بعد أزمة مناط التجسس الصيني، وارتفاع مستويات المواجهة بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الإندو-باسيفيك والتي وصلت لتحليق مقاتلة صينية على بعد ٤٠٠ قدم من طائرة استطلاع أمريكية فوق بحر الصين الجنوبي في مايو ٢٠٢٣، فيما وصفها الجيش الأمريكي بأنه "مناورة عدوانية بلا داع".

ولذلك، هدفت زيارة بلينكن للصين بصورة أسياسية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: إنشاء آليات لإدارة الأزمات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتعزيز مصالح الولايات المتحدة وحلفائها والتحدث مباشرة عن المخاوف ذات الصلة، واستكشاف مجالات التعاون المحتمل، وذلك وفقاً لما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر صحفي في ١٧ يونيو الجاري قبل بداية زيارته للصين. وقد كانت تلك الأهداف على أجندة لقاءات بلينكن بالرئيس الصيني شي جين بينج، ومدير المكتب المركزي للشئون الخارجية للحزب الشيوعي الصيني، وانج يي، وعضو مجلس الدولة ووزير الخارجية تشين جانج[٩٥].

وقد مهدت زيارة وزير الخارجية الأمريكية للصين لزيارة وزيرة الخزانة الأمريكية لبكين خلال الفترة من ٦-٩ يوليو ٢٠٢٣، التي وصفتها بأنها مهمة لـ"إنعاش المشاركة بين أكبر اقتصادين". وبعد ١٠ ساعات من الاجتماعات مع المسئولين الصينيين في بكين، أعلنت يلين، في مؤتمر صحفي أن الدولتين ستعملان على تحسين الحوار على الرغم من الخلافات الكبيرة بينهما، خاصة بشأن القيود الأمريكية المفروضة على صادرات التكنولوجيا إلى الصين. وقد وصفت يلين الحوار بأنه وسيلة لمنع انعدام الثقة من تدمير العلاقات الأمريكية-الصينية التي تعتبرها واحدة من أكثر العلاقات أهمية راهناً[٩٦]. وقد قدمت الحكومتان الأمريكية والصينية تقيماً إيجابياً لاجتماعات وزيرة الخزانة الأمريكية بالمسئولين الصينيين[٩٧]. وكذلك زيارة المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص لتغير المناخ، جون كيري، في ١٦ يوليو ٢٠٢٣ لاستئناف المناقشات الأمريكية-الصينية حول ظاهرة تغير المناخ والتي توقفت في أعقاب زيارة بيلوسي لتايوان في أغسطس ٢٠٢٢.

الخاتمة

رغم أن المنافسة أضحت هي الآن الإطار المحدد للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فإن هناك رغبة أمريكية وصينية بعدم تحولها إلى صراع، أو حرب باردة ثانية؛ وذلك لمراعاة كل منهما الخطوط الحمراء للأخرى ضمن معركتهما على تراتبية القوة في النظام الدولي الراهن، وتخوفهما من تأثيرات اندلاع صراع عسكري

بينهما على مصالحهما العالمية، في ظل تشابك الاقتصادين الأمريكي والصيني الذي يشكل حافزاً كبيراً للأمريكيين والصينيين على حد سواء؛ لوقف احتدام الخلافات والمنافسة بينهما؛ لأن كلاهما سيدفع ثمناً اقتصادياً هائلاً لأي اشتباك عسكري مسلح بينهما[٩٨]. ومن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع الصين لمواجهة الأزمات العالمية. فلا سبيل لحل مشكلة تغير المناخ بدون قيادة الصين[٩٩]؛ لأنها تنتج ٢٨٪ من الانبعاثات العالمية. وهناك حاجة للتعاون الأمريكي الصيني في قضايا منع الانتشار، والحد من التسلح، ومواجهة البرامج النووية لإيران وكوريا الشمالية، وأزمات الصحة العالمية.

وخوفاً من تحول الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى صراع غير مقصود، أعطت الإدارة الأمريكية أولوية لفتح قنوات اتصال مع المسئولين الصينيين للحد من سوء التقدير والحسابات الخاطئة من الاحتمالات التي قد تقود إلى كارثة محتملة بين الدولتين، وتاريخ العلاقات الدولية بين القوى الكبرى حافل بحالات سوء فهم حول موازين القوى المتغيرة في النظام الدولي[١٠٠].

وتواجه السياسات الأمريكية تجاه الصعود الصيني وتحديه للقوة والنفوذ الصيني عالمياً وفي منطقة الإندو-باسيفيك على وجه خصوص تحديدات عدة في ظل عدم استعداد شركاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين لمواجهة الصين، أو محاولة احتوائها، واستخدامهم لغة أكثر اعتدالاً من واشنطن تجاه بكين، لقناعتهم بأن الولايات المتحدة لا تستطيع توفير الوصول إلى الأسواق أو فرص الاستثمار التي تقدمها الصين، التي تعمل على تقوية علاقاتها الاقتصادية بالدول الأسيوية، ولا سيما حلفاء الولايات المتحدة، بينما تكتفي الإدارة الأمريكية بمبادرات اقتصادية محدودة وقد ولد التزام الرئيس جو بايدن بسياسة خارجية للطبقة الوسطي، وسياسات الإدارة الاقتصادية القائمة على الحمائية التجارية، ودعم الشركات الأمريكية، وحماية العمال الأمريكيين، وتعزيز الصناعات الأمريكية من خلال تقديم إعانات أكبر للشركات الأمريكية من خلال قانون خفض التضخم، اختلافات رئيسة بين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا وآسيا، وهو الأمر الذي من شأنه تقويض قدراتها على بناء تحالف متماسك لاحتواء الصعود الصيني، وتهديداته للمصالح والأمن القومي الأمريكي.

هوامش الدراسة:

[1]- **Great Power Competition: Implications for Defense—Issues for Congress**, Congressional Research Service, Updated November 8, 2022, p.38.

[2] - **Interim National Security Strategic Guidance**, The White House, March 2021, p. 8.

[3] - Antony J. Blinken, **The Administration's Approach to the People's Republic of China**, U.S Department of State, May 26, 2022, <https://www.state.gov/the-administrations-approach-to-the-peoples-republic-of-china/>

[٤] - تتبني الإدارات الجمهورية والديمقراطية تعريفاً ضيقاً لمنطقة الإندو-باسيفيك، حيث تري استراتيجيتا الأمن القومي لإدارة دونالد ترامب لعام ٢٠١٧، واستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن لعام ٢٠٢٢ أن منطقة الإندو-باسيفيك هي المنطقة التي تمتد من الساحل الغربي للهند إلى الشواطئ الغربية للولايات المتحدة. للمزيد انظر: **National Security Strategy of the United States of America**, White House, December 2017, p.46, and **Indo-Pacific Strategy of The United States**, The White House, February 2022, p.4.

[5] - Indo-Pacific Strategy of The United States, **op .cit.,** p.5.

[6]- Richard C. Bush, Tanvi Madan, Mireya Solís, Jonathan Stromseth, and Andrew Yeo, **An American Strategy for The Indo-Pacific In An Age Of U.S.-China Competition: Enhancing Alliances, Economic Engagement, And Regional Stability**, Brookings Institution, November 2022, p. 2.

[٧] - عمر عبد العاطي، منافسة القوى العظمى والتحالفات في منطقة الإندو باسيفيك، **السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية**، المجلد ٥٧، العدد ٢٢٧، يناير ٢٠٢٢، ص.٤.

[8] - Julian E. Barnes and Edward Wong, **U.S. Spy Agencies Warn of China's Efforts to Expand Its Power**, The New York Times, March 8, 2023, https://shorturl.at/efpsC

[9] - Ronald L. Tammen, Jacek Kugler and Douglas Lemke, "**Foundations of Power Transition Theory**," Oxford Research Encyclopedias, October 26, 2017, https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.296

[10] - A.F.K Organski, **World Politics**, (New York: Alfred A. Knopf, 1958).

[11] A.F.K. Organski & Jacek Kugler, **The War Ledger**, (Chicago: University of Chicago Press, 1981

[12] - Jacek Kugler and A.F.K. Organski, "The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation", in Manus I. Midlarsky, **Handbook of War Studies**, (USA: Unwin Hyman, 1989), 177.

[13] - **Ibid**, 179 -180.

[14]- Woosang Kim and Scott Gates, Power transition theory and the rise of China, **International Area Studies Review**, 2015, Vol. 18, No.3, p. 220.

[15] - Serafettin Yilmaz and Wang Xiangyu, Power Transition Theory Revisited: When Rising China Meets Dissatisfied United States, **China Quarterly of International Strategic Studies**, Vol. 5, No. 3، p. 319.

[16]- Yves-Heng Lim, "How (Dis)Satisfied is China? A power transition theory perspective", **Journal of Contemporary China**, 24, No. 92، 2015, p. 285 - 294.

[١٧] - د. ريهام باهي، دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي، **الملف المصري**، العدد ١٠٠، ديسمبر ٢٠٢٢، ص ١٩-٢٠.

[١٨] - للمزيد عن حول كيف تستغل الولايات المتحدة والصين جائحة كوفيد-١٩ لتعزيز مكانتهما الدولية، انظر:

Riham Bahi, The geopolitics of COVID-19: US-China rivalry and the imminent Kindleberger trap, **Review of Economics and Political Science**, Vol. 6 No. 1, 2021, pp. 76-94.

[19]- Ian Bremmer, **The Power of Crisis: How Three Threats – and Our Response – Will Change the World**, (New York: Simon & Schuster, 2022), p.47-50.

[20]- Diego A. Cerdeiro and Sonali Jain-Chandra, **China's Economy is Rebounding, But Reforms Are Still Needed**, International Monetary Fund, February 3, 2023, https://shorturl.at/fsANW

[21] - Christian Shepherd and Pei-Lin Wu, **Why is a U.S. general predicting war with China by 2025?,** The Washington Post, January 30, 2023, https://shorturl.at/xGJK7

[22] - Michael R. Gordon, **China Has More ICBM Launchers Than U.S., American Military Reports**, The Wall Street Journal, February 7, 2023, https://shorturl.at/bzBDW

[23] - **2022 Report on Military and Security Developments Involving the People's Republic of China**, Department of Defense, November 29, 2022, p.94

[24]- **2022 Nuclear Posture Review, Department Of Defense**, October 27, 2022 p.4.

[25]- 2022 Report on Military and Security Developments Involving the People's Republic of China, **op. cit.**

[٢٦] - د. هدير طلعت سعيد، دور السياسة الخارجية في دعم مكانة الصين العالمية، **السياسة الدولية**، المجلد ٥٨، العدد ٢٣٣، يوليو ٢٠٢٣، ص٨٨.

[27]- Riham Bahi, The geopolitics of COVID-19: US-China rivalry and the imminent Kindleberger trap, **op. cit.**, p.81.

[28]- Ian Bremmer, The Power of Crisis: How Three Threats – and Our Response – Will Change the World, **op. cit.**, p.50.

[29] - James McBride and Andrew Chatzky, **Is 'Made in China 2025' a Threat to Global Trade?,** Council on Foreign Relations, Last updated May 13, 2019, https://www.cfr.org/backgrounder/made-china-2025-threat-global-trade

[30] - Jamie Gaida, Jennifer Wong-Leung, Stephan Robin and Danielle Cave, **ASPI's Critical Technology Tracker - AUKUS updates**, Australian Strategic Policy Institute, March 2, 2023, p.1, 5.

[31]- Ian Bremmer, The Power of Crisis: How Three Threats – and Our Response – Will Change the World, **op. cit.**، p.47.

[32] - Katrina Manson, **China Military's Use of AI Raises Alarm for Congress, Ex-Google CEO,** Blomberg, May 17, 2023, https://shorturl.at/egEJ4

[٣٣] - للمزيد حول التحولات تجاه نظام دولي متعدد العملات، انظر: محمد كمال، الصين ومآلات النظام الدولي، **السياسية الدولية**، المجلد، ٥٨، العدد ٢٣٣، يوليو ٢٠٢٣، ص ١٤٣ – ١٤٤.

[34] - Paul Mcnamara, **Why a BRICS currency is a flawed idea**, Financial Times, February 10 2023, https://shorturl.at/hijnq, and Joseph W. Sullivan, **A BRICS Currency Could Shake the Dollar's Dominance,** Foreign Policy, April 24, 2023, https://shorturl.at/cxJMN

[35] -Paul Heer, **Understanding U.S.-China Strategic Competition**, National Interest, October 20, 2020, https://nationalinterest.org/feature/understanding-us-china-strategic-competition-171014

[٣٦] - محمد كمال، الصين ومآلات النظام الدولي، **مرجع سابق**، ص ١٤٥-١٤٦.

[37] - **Risky Competition: Strengthening U.S.-China Crisis Management**, International Crisis Group, May 20, 2022, https://shorturl.at/hzTUY
[38] - **Interim National Security Strategic Guidance**, The White House, March 2021, p. 8.
[٣٩] - د. محمد كمال، الصين والولايات المتحدة ... الحدود الفارقة بين التنافس والتعاون، **السياسة الدولية**، المجلد ٥٨، العدد ٢٣١، يناير ٢٠٢٣، ص.٩١.
[40] - Ryan Hass, Patricia M. Kim, Emilie Kimball, and Others, **U.S.-China technology competition**, Brookings Institute, December 23, 2021, https://www.brookings.edu/articles/u-s-china-technology-competition/
[٤١] - د. ريهام باهي، دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي، **مرجع سابق**، ص ٢١.

[42]- **Remarks by President Biden in Address to a Joint Session of Congress,** The White House, April 29, 2021, https://shorturl.at/cmBS4
[43] - **Fact Sheet: CHIPS and Science Act Will Lower Costs, Create Jobs, Strengthen Supply Chains, and Counter China,** The White House, August 9, 2022, https://shorturl.at/egpJQ
[44] - Ryan Hass, Patricia M. Kim and Jeffrey A. Bader, **A Course Correction In America's China Policy**, Brookings, Policy Brief, November 2022, p. 5.
[45] - **Commerce Implements New Export Controls on Advanced Computing and Semiconductor Manufacturing Items to the People's Republic of China (PRC),** Bureau of Industry and Security, U.S Department of Commerce, October 7, 2022, https://shorturl.at/nALOX
[46]- Arjun Kharpal, **America's 'once unthinkable' chip export restrictions will hobble China's semiconductor ambitions,** CNBC, October 11 2022, https://shorturl.at/clpM0
[47]- Ann Scott Tyson, **US semiconductor ban targets highest of Chinese high tech**, The Christian Science Monitor, November 8, 2022, https://tinyurl.com/3nbafnaj
[48]- Jacky Wong, **Three-Way U.S. Chip Alliance Should Spook Beijing,** Wall Street Journal, January 30, 2023, <https://www.wsj.com/articles/u-s-tripartite-chip-alliance-should-spook-china-11675082522 >
[49] - **Readout of the Trilateral United States – Japan – Republic of Korea Economic Security Dialogue,** white House, February 28, 2023, https://shorturl.at/cmpAO
[50] - Anjana Pasricha, **India-US Technology Initiatives Launched with Eye on China**, Voice of America, February 06, 2023, https://shorturl.at/gnU34
[51]- **Biden: NATO is 'more united than ever',** U.S. Embassy & Consulates in Italy, <https://it.usembassy.gov/biden-nato-is-more-united-than-ever/>
[52]**- Brussels Summit Communiqué**, NATO, update July 1, 2022, <https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_185000.htm>
[53] - Henry M. Paulson, Jr., **America's China Policy Is Not Working,** Foreign Policy, January 26, 2023, https://shorturl.at/gitX1
[54]- Greg Ip, Forget Macron**, Europe and the U.S. See Eye-to-Eye on China's Threat,** The Wall Street Journal, April 19, 2023, https://shorturl.at/iyOP3
[55]- National Security Strategy of the United States of America, **op. cit.**

[56] - **Summary of the 2018 National Defense Strategy of The United States of America: Sharpening the American Military's Competitive Edge**, The Department Of Defense.
[57] - **Indo-Pacific Strategy Report Preparedness, Partnerships, and Promoting a Networked Region**, The Department Of Defense, June 1, 2019.
[58]- National Security Strategy of the United States of America, **op. cit.,** p.٤5.
[59] - Rex Tillerson, **Defining Our Relationship with India for the Next Century**, Center for Strategic and International Studies, October 18, 2017, https://shorturl.at/glR29
[60] - **Indo-Pacific Strategy of The United States**, The White House, February 2022, p.5.
[61]- **2022 National Defense Strategy**, Department Of Defense, October 27, 2022 p.4.
[62]- National Security Strategy of the United States of America, **op. cit.,** p.25.
[63]- **Ibid**, p.46.
[64]- Richard C. Bush, Tanvi Madan, Mireya Solís, Jonathan Stromseth, and Andrew Yeo, op. cit., p. 4.
[65]- Michael R. Gordon, **The U.S. Is Not Yet Ready For a Great Power Conflict**, Wall Street Journal, March 7, 2023, p. A8.
[66] - Ryan Hass and Mira Rapp-Hooper, **Responsible competition and the future of U.S.-China relations**, Brookings Institution, February 6, 2019, https://brook.gs/2SxBARD
[67]- Lindsey Ford, **The Trump Administration And The 'Free And Open Indo-Pacific'**, Brookings Institution, May 2020, p.٣.
[68] - Indo-Pacific strategy of the United States**, op. cit.,** p.٧.
[٦٩] - كاي هاكاتا وبريندون ج. كانون، منطقة المحيط'ين الهندي والهادي بوصفها جغرافيا ناشئة للاستراتيجيات، في: بريندون ج. كانون وكاي هاكاتا (محرران)، **استراتيجيات منطقة المحيطين الهندي والهادي الإبحار في المسائل الجيوسياسية مع بروز عصر جديد**، (أبوظبي: مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٣)، ص٥٢.
[٧٠] - يمكن الحصول على نسخة من الوثيقة بعد رفع السرية عنها من خلال هذا الرابط:
https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2021/01/IPS-Final-Declass.pdf
[71] - Indo-Pacific strategy of the United States, **op. cit.,** p.4- 5.
[72]- **Ibid,** p. 11.
[٧٣] - ديفيد سكوت، تموضع الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادي: تقييم الاستمرارية والتغيير، **مرجع سابق**، ص ٢٠٥ - ٢٠٧.
[٧٤]- د. محمد فايز فرحات، الصراع في "الإندو-باسيفيك" ... تباين الأهداف الأمريكية-الصينية، **السياسة الدولية**، المجلد ٥٨، العدد ٢٣٣، يوليو ٢٠٢٣، ص ٥٨.
[75] - Lindsey Ford, **op. cit.,** p.1.
[76]- **Pacific Partnership Strategy of The United States**, White House, September 2022.
[77] - Brad Lendon، **US Marines officially opens first new base in 70 years on island of Guam**, CNN, January 27, 2023, https://shorturl.at/dsyYZ
[٧٨] - لقربها من تايوان، بجانب ضمها أكثر من ٢٥ ألف عسكري أمريكي وأكثر من عشرين منشأة عسكرية، وأن ما يقرب من ٧٠٪ من القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان موجودة في أوكيناوا. للمزيد انظر:

- Sheila A. Smith, **Fifty Years Later, Okinawa Is Still a Strategic Crossroads**, Council On Foreign Relation, June 23, 2022, <https://www.cfr.org/in-brief/okinawa-japan-reversion-us-bases-strategic-crossroads >
- **US-Japan Military Base Issues: Maps of US Military Bases in Okinawa**, The George Washington University, <https://libguides.gwu.edu/okinawa/militarybases/maps>

[79]- Mark F. Cancian, Matthew Cancian and Eric Heginbotham, **The First Battle of the Next War: Wargaming a Chinese Invasion of Taiwan,** Center for Strategic & International Studies, January 9, 2023, https://shorturl.at/rzG78

[80] - Oren Liebermann, Haley Britzky, Phil Mattingly and Brad Lendon, **US and Japan strengthen military relationship with upgraded Marine unit in attempt to deter China**, CNN, January 12, 2023, <https://edition.cnn.com/2023/01/11/politics/us-japan-marine-unit-china/index.html>

[81] - Brad Lendon and Jennifer Hansler, **US military to gain expanded access to Philippines bases in efforts to counter China**, CNN, February 2, 2023, https://shorturl.at/rEGQ9

[82] - Ben Dooley and Hisako Ueno، **Japan Moves to Double Military Spending, With a Wary Eye on China,** The New York Times, December 16, 2022, https://shorturl.at/eosu4

[83] - Edward Wong, **Biden and Kishida Vow to Bolster U.S.-Japan Alliance as China's Power Grows,** The New York Times, January 13, 2023, <https://www.nytimes.com/2023/01/13/us/politics/biden-kishida-japan.html>

[٨٤] - **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٢٢**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص٤٣-٤٤.

[٨٥] - د. محمد كمال، **دوافع تهدئة واشنطن في أزمة المنطاد الصيني**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٦ فبراير ٢٠٢٣، <https://futureuae.com/media/_34b290e2-2738-4a6c-911c-435cefa0227a.pdf >

[86] - National Security Strategy, **op. cit.,** p. 23, 25.

[87] - Fareed Zakaria, **Biden's course correction on China is smart and important,** The Washington Post, April 21, 2023, <https://www.washingtonpost.com/opinions/2023/04/21/biden-china-trade-policy-caution/>

[88] - **Remarks by National Security Advisor Jake Sullivan on Renewing American Economic Leadership at the Brookings Institution,** The White House, April 27, 2023, https://shorturl.at/gkqC6

[89] - **Remarks by Secretary of the Treasury Janet L. Yellen on the U.S. - China Economic Relationship at Johns Hopkins School of Advanced International Studies,** U.S. Department of the Treasury, April 20, 2023, <https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1425>

[90]- Eric Martin and Ana Monteiro**, US-China Goods Trade Hits Record Even as Political Split Widens,** Bloomberg, February 7, 2023, https://shorturl.at/nswBH

[٩١] - نبيل فهمي، **الولايات المتحدة الأمريكية والصين.. تصادم أم تعاون؟**، المصري اليوم، عدد ٦٨٢٠، ١٦ فبراير ٢٠٢٣، ص١٣.

[92] - Ryan Hass, Patricia M. Kim and Jeffrey A. Bader, A Course Correction In America's China Policy, **op. cit**., p.3.

[٩٣] - د. محمد كمال، دوافع تهدئة واشنطن في أزمة المنطاد الصيني، **مرجع سابق.**

[94] - Austin Ramzy, **China Wants U.S. to Feel Risk When Operating in Its Backyard,** Wall Street Journal, June 2, 2023, https://shorturl.at/fvELO

[٩٥] - عمرو عبد العاطي، **"المنافسة المسئولة": رسائل زيارة بلينكن إلى الصين**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠ يونيو ٢٠٢٣، https://acpss.ahram.org.eg/News/20929.aspx

[96] - Alan Rappeport and Keith Bradsher, **China and the U.S., Still Adversaries, Are Talking. That's a Start,** The New York Times, July 9, 2023, https://www.nytimes.com/2023/07/09/business/janet-yellen-china-us.html

[97]- Charles Hutzler, **Yellen Trip Aids Fragile Effort by U.S., China to Keep Talking**, The Wall Street Journal, July 9, 2023, https://shorturl.at/lrSU7

[98]- Stephen Collinson, **The US now faces simultaneous showdowns with China and Russia,** CNN, February 14, 2023, <https://www.cnn.com/2023/02/14/politics/us-china-russia-showdown/index.html>

[٩٩] - د. محمد كمال، الصين والولايات المتحدة.. الحدود الفارقة بين التنافس والتعاون، **مرجع سابق**، ص ٩٣ – ٩٥.

[100] - Joseph S. Nye, **What Could Cause a US-China War?,** Project Syndicate, March 2, 2021, https://shorturl.at/nrvLP